

بسم الله الرحمن الرحيم

بأسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان - العراق

إسناداً لحكم الفقرة (١) من المادة (٥٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل وببناءً على ما عرضه مجلس وزراء اقليم كوردستان - العراق، قرر المجلس الوطني لكوردستان - العراق بجلسته المزمعة (٢٥) والمنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢١ تشرع القانون الآتي:

قانون رقم (٣٤)، لسنة ٢٠٠٧

قانون تقاعد معوقي الپیشمه رگه (حرس اقلیم) كوردستان - العراق

المادة الأولى:

الپیشمه رگه (حرس الاقليم) المعوق: هو الذي أصيب أثناء اداءه الخدمة أو جرائها بعجز دائم يعيق اداءه الخدمة.

المادة الثانية:

يحال الپیشمه رگه (حرس الاقليم) المصاب بعجز دائم على التقاعد في الحالتين التاليتين:

أولاً: إذا بلغت درجة عجزه (٥٠٪) فما فوق و بموجب تقرير طبي صادر من لجنة طبية مختصة.

ثانياً: إذا فقد أحد أعضائه الظاهرية (من الجانب العضوي أو الوظيفي) مهما كانت درجة عجزه.

المادة الثالثة:

أولاً: يصرف للپیشمه رگه (حرس الاقليم) المعوق راتباً تقاعدياً يساوي آخر ما كان يتلقاه من راتب ومخصصات أثناء خدمته كما تصرف له مخصصات المعوق وحسب نسبة درجة عجزه.

ثانياً: يمنح الپیشمه رگه (حرس الاقليم) الذي أصيب بعوق في ساحة القتال وبلغت درجة عجزه (٥٠٪) فما فوق رتبة أعلى ويصرف راتبه التقاعدي على أساس الرتبة الجديدة مع صرف المكافآت الخاصة بتكريمه نتيجة البطولات التي خاضها في سوح القتال.

ثالثاً: يمنح الپیشمه رگه (حرس الاقليم) المصاب بعوق بنسبة (١٠٠٪) في ساحة القتال رتبتين أعلى ويصرف له الراتب والمخصصات الخاصة بتكريمه بسبب البطولات التي خاضها في سوح القتال.

رابعاً: يصرف له مجموع ما كان يتلقاه من آخر راتب خلال ثانية عشر شهراً كمكافأة وليرة واحدة.

خامساً: تصرف للبيشمرگه (حرس الاقليم) المعوق المشمول بالفقرة (ثانياً) من المادة (الثانية) من هذا القانون مخصصات المعوق بنسبة (٥٠٪) خمسين في المئة من الراتب الكلي.

المادة الرابعة:

يحال البيشمرگه (حرس الاقليم) المعوق الذي تراوح درجة عجزه بين (٢٥٪ - ٤٩٪) إلى الوحدات الثابتة الخاصة بـ فصائل البيشمرگه كوردستان (حرس الاقليم) أو يعامل بموجب قانون خدمة تقاعدي البيشمرگه (حرس الاقليم) بناءً على طلبه.

المادة الخامسة:

يسجل البيشمرگه (حرس الاقليم) المعوق المشمول باحكام هذا القانون شهيداً في حالة وفاته وبالشكل التالي:

أولاً: إذا كان قد أصيب بعجز نتيجة إصابته أثناء المعارك فتحال إضارته إلى وزارة شؤون الشهداء والمؤنفين وتصرف خلفه الراتب والمخصصات وكذلك المخصصات الخاصة بفاقدي الأعضاء على غرار ما كان يتلقاه قبل وفاته.

ثانياً: إذا كان قد أصيب بعجز أثناء الخدمة أو بسببها فتحال إضارته إلى وزارة شؤون الشهداء والمؤنفين ويصرف خلفه الراتب والمخصصات التي كان يتلقاه قبل وفاته.

المادة السادسة:

أولاً: على المؤسسات ذات العلاقة توفير ضرورات الحياة وأسباب الراحة بشكل ينسجم مع عجز البيشمرگه (حرس الاقليم) المعوق.

ثانياً: يعين للبيشمرگه (حرس الاقليم) ذي العجز الكامل (١٠٠٪) معين إذا أصيب بشلل تام أو فقد الطرفين من فوق الركبة أو فقد اليدين أو فقد العينين أو الإصابة بمعرض انفصام الشخصية بسبب الإصابة.

ثالثاً: تتحمل حكومة الاقليم مسؤولية علاج المعوق من البيشمرگه (حرس الاقليم) وتأهيله وبذل الجهد لغرض إعادةه بصورة طبيعية إلى المجتمع.

رابعاً: يزداد راتب البيشمرگه (حرس الاقليم) المعوق بنفس الزيادة التي تطرأ على راتب البيشمرگه المستمر في الخدمة في حالة أي تغير في نظام الرواتب وفقاً للدرجة والمنصب.

المادة السابعة:

يتمتع **البيشمرگه** (حرس الاقليم) الموق بحقوق والامتيازات التالية:
أولاً: العلاج مجاناً في المستشفيات.

ثانياً: تخفيض بطاقة السفر داخل الاقليم وخارجـه بنسبة (٣٠٪) وجميع أنواع وسائل النقل العامة.

ثالثاً: الإعفاء من الفائدة القانونية عن السلف التي تصرف له.

رابعاً: حق التعليم المجاني في جميع مراحل الدراسة له ولزوجته ولأولاده.
خامساً: العمل على تأمين وحدة سكنية ملائمة له.

المادة الخامسة:

يلغى قانون تكريم **البيشمرگه** رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ ويحل محله هذا القانون.

المادة السادسة:

على مجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة إصدار الإنظمة والتعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة العاشرة:

لا يعمل بأي نص قانوني أو قرار يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة الحادية عشرة:

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (وكان
كورستان).

عدنان الفتى
رئيس المجلس الوطني
لكورستان - العراق

الأسباب الموجبة

تكريماً للدور البطولي والنضالي الذي خاضه **البيشمرگه** (حرس الاقليم) منذ اندلاع الثورة التحررية الكوردية وتكريماً للتضحيات التي قدمها لتحقيق أهداف شعب كورستان، وبما أن من أصحاب العجز من هؤلاء المناضلين قد فقدوا القدرة على الاستمرار في الخدمة في صفوف فصائل **البيشمرگه** كورستان ولحاجتهم إلى العلاج والتأهيل والرعاية الخاصة وإلى الراحة والعيش الرغيد وتأمين حقوقهم التقاعدية فقد شرع هذا القانون.